منهجية تفعيل مقاربة التسيير التشاركي في الجماعات المحلية دراسة حالة برنامج الشراكة الدولية كابدال

Methodology for activating the participatory management approach in local communities, a case study of the International Partnership Programme CAPDEL

بلبراهيم جمال [1]

(1) جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

رئيس المجلس الاستشاري البلدي لبلدية أولاد بن عبد القادر بالشلف

d.belbrahim@univ-chlef.dz

آخر أجل للإرسال:	الإعلام بالقبول:	تاريخ الملتقى:
(2023/11/30)	(2023/12/07)	(2023/12/14)

الملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز منهجية تفعيل مقاربة التسيير التشاركي الذي يندرج ضمن مسعى الحكومة الجزائرية في دعم ممارسة الديمقراطية التشاركية على مستوى تسيير الجماعات المحلية، وفي هذا الصدد حاولنا إبراز التجربة التي خاضتها الجزائر حديثا من خلال برنامج الشراكة الدولي "كابدال" ، بحيث تم تنفيذ مقاربة تسييرية مبتكرة قائمة على تجريب ممارسة التسيير التشاركي الداعم للتنمية المحلية من خلال تأسيس المجالس الاستشارية البلدية في 8 بلديات نموذجية، هذه الأخيرة التي كانت أول مبادرة رسمية تؤسس لتجربة تنمية محلية تشاركية و مستدامة، إذ مثلت هذه المجالس حجر الأساس لتسيير تشاركي مستدام، وذلك من خلال دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية وذلك بهيكلتهم ودعمهم عن طريق التكوين من أجل تكوين رأسمال فكري قادر على مرافقة ممثلي الديمقراطية التمثيلية (المجالس الشعبية البلدية) في تجسيد مخططات تنموية من جيل جديد تنطلق من احتياجات الساكنة وتستجيب لها. وقد استطعنا من خلال هذه الورقة تقديم أهم الخطوات الواجب اتباعها من طرف القائمن على تسيير الجماعات المحلية لتفعيل التسيير التشاركي المحلي من جهة ، و كيفية تعميم التجربة على باقي بلديات الوطن وذلك بتثمين الإيجابيات و محاولة تدارك مختلف النقائص التي تخللت تطبيق المقاربة.

المؤلف المرسل : بلبراهيم جمال ، *d.belbrahim@univ-chlef.dz*

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، التنمية المحلية، المجلس الاستشاري البلدي، برنامج كابدال

Abstract:

Through this research paper, we aim to highlight the methodology for activating the participatory management approach, which falls within the Algerian government's endeavor to support the practice of participatory democracy at the level of management of local groups. In this regard, we tried to highlight the experience that Algeria recently underwent in adopting the participatory democracy approach through the International Partnership Program as an alternative. An innovative management approach was implemented based on experimenting with the practice of participatory management that contributes to local development through the establishment of municipal advisory councils in 8 model municipalities.

Through this paper, we were able to present the most important steps that must be followed by those in charge of managing local communities to activate local participatory management.

key words: Participatory democracy, local development, municipal advisory council, Capdel program

مقدمة:

بادرت الدولة الجزائرية عدة تغييرات وإصلاحات جذرية في طرق التسيير المعتمدة على مختلف الأصعدة و المستويات، بما في ذلك تسيير الجماعات المحلية، هادفة من خلال ذلك إلى تحقيق تنمية محلية شاملة بالتوجه نحو تبني مقاربة التسيير التشاركي المبنية على الحوار و التشاور مع مختلف الفاعلين في المجتمع وذلك عبر مختلف المستويات والقطاعات، فالحديث عن التنمية المحلية الشاملة و العادلة يدعونا إلى ضرورة إشراك مختلف فعاليات المجتمع المدني بطريقة علمية ومنهجية وتنظيمية محكمة، تساعد في إيجاد روابط و تحفز تظافر مجهودات مجموعة تمثيلية من أشخاص و منظمات و هيئات ومؤسسات عبر القطاع العام والخاص مما سيسمح بتعبئة و تطوير القوى و الموارد التي بحوزة هؤلاء ليتم استغلالها في تجسيد المشاريع التنموية التي تستجيب للمتطلبات الفعلية لساكنة الإقليم.

و من بوادر السير الفعلي للدولة الجزائرية نحو تجسيد الممارسة الفعلية للديمقراطية التشاركية خوضها لتجربة مشروع الشراكة الدولي بين الجزائر (ممثلة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية) وبين البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و مفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر جُسِد فيما سُمِيَ ببرنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية أو ما يعرف باختصار "كابدال"، هذا البرنامج الذي تبنى مقاربة نموذجية تسييرية مبتكرة تهدف بالأساس إلى تهيئة الظروف الملائمة من أجل حكامة تشاورية مهتمة بتطلعات المواطنين و مبنية على الشفافية و المشاركة. ومن بين أهم المحاور والآليات التي عوَّل عليها البرنامج هو محور الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين الذي يقوم على وضع آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المدني إلى جانب السلطات المحلية، ولعل أهم هذه الآليات تأسيس المجالس الاستشارية البلدية التي أسست لتنمية محلية تشاركية وتشاورية عملت بجانب المجالس الشعبية البلدية على إعداد المخططات التنموية البلدية من جيل جديد بطريقة تشاركية وتشاورية كانت إحدى أهم لبنات تفعيل التنمية المحلية وفقا لمقاربة شاملة ومستدامة.

إشكالية الدراسة الرئيسية:

تعتبر التنمية المحلية أحد أهم الرهانات التي يضطلع بها القائمين على تسيير الجماعات المحلية، إذ أن الاستجابة لمتطلبات الساكنة و إرضاء كل فئات المجتمع يعتبر أمر صعب المنال و التحقيق، لذلك تبرز إشكالات تسيير الشأن في النظرة القاصرة التي يمكن أن تميز عمل السلطات المحلية خاصة تجسيد مشاريع تنموية عبر مختلف المجالات و القطاعات، ولكن أمام هذا الوضع يستدعي ضرورة تغيير الذهنيات في تسيير الجماعات المحلية بتبني ما يسمى بالديمقراطية التشاركية ومقاربة التسيير التشاركي القائم على إقحام فعاليات المجتمع المدني في تسيير شأنه على نحو مرضي للجميع، ولكن تبقى الكيفية التي يدمج بها للعمل بجانب السلطات المحلية الرهان الذي يجب الاستجابة له بآليات قانونية و تنظيمية من خلالها سيكون تدخل المجتمع المدني في تسيير الشأن العام بطريقة منهجية و علمية مقبولة وبعيدة عن الفوضى وتداخل المصالح، وانطلاقا مما سبق يمكن بلورة إشكالية مداخلتنا في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى نجاح تجربة برنامج التعاون الدولي كابدال في تفعيل مقاربة التسيير التفاعلي على مستوى الجماعات المحلية ؟

أهمية الموضوع:

تتجسد الأهمية البالغة للموضوع الذي نتناوله في هذه الورقة البحثية في كونه يتطرق إلى أحد أهم المقاربات التسييرية الحديثة في دعم قرارات التنمية على مستوى الجماعات المحلية خاصة في ظل مجهودات الاصلاحات التي تتعلق بتحسين تسيير الجماعات المحلية وتمكينها من الاستجابة لمتطلبات الساكنة، هذه الأخيرة التي تستدعي تنمية محلية شاملة لن يتم التوصل إليها إلا من خلال آليات تشاركية وتشاورية أبرزها تأسيس المجالس الاستشارية البلدية التي سترافق المجالس الشعبية البلدية لتخطيط استراتيجي كفيل بتحقيق مستويات تنموية شاملة ومستدامة، وكون القائمين على تسيير الشأن المحلي يحتاجون لمثل هكذا من التجارب التي ستساعدهم على الاستجابة لمتطلبات مختلف فئات المجتمع المدني وفقا لأولويات تحددها هذه الأخيرة، وتنمي الفكر التشاركي و التشاوري لديهم بما يؤسس لتوجه استراتيجي مستقبلي يأخذ بمبدأ التشاركية كأساس للنهوض بمختلف مجالات التنمية المحلية.

المنهج المستخدم: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الاستنباطي و الذي خصصناه للجانب النظري للبحث باعتمادنا للتحليل والتوصيف لمختلف المفاهيم المرتبطة بتسيير الشأن العام و التنمية المحلية، كما اعتمدنا المنهج الاستقرائي انطلاقا من كوننا أحد الفاعلين المحليين في تنفيذ المقاربة على المستوى المحلي، بحيث اعتمدنا التجربة والملاحظة لمختلف مراحل تنفيذ المقاربة على المستوى المحلي، ناهيك عن اعتمادنا للمقابلات مع مختلف الإطارات على مستوى وزارة الداخلية والمكونين المحليين والأجانب.

التقسيم العام للدراسة: ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية وفقا لخطة تناولنا فيها تقديم برنامج دعم قدرات الفاعلين المحلية في التنمية " كابدال"، ثم التطرق لمنهجية تأسيس المجالس الاستشارية البلدية حالة المجلس الاستشاري البلدي لبلدية أولاد بن عبد القادر بالشلف، وفي الأخير قدمنا منهجية مشاركة هذه المجالس في إعداد المخطط البلدي للتنمية من جيل جديد.

المبحث الأول: برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية "كابدال"

المطلب الأول: التعريف ببرنامج الشراكة

نقصد بكلمة "كابدال" (Capdel) اختصار (Abréviation) لتسمية البرنامج باللغة الأجنبية (Programme de Renforcement des Capacités des Acteurs Locaux du Développement) أو ما يُعْرف ببرنامج " ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية" عن طريق " دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية"، وقد جاء هذا البرنامج في إطار شراكة ثلاثية مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر .

الفرع الأول: شركاء البرنامج ومساهماتهم

تمَّ عقد التعاون في برنامج كابدال بين ثلاثة شركاء، بحيث تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيأة العمرانية بإسم الحكومة الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحكامة والتنمية الإقتصادية المحلية، ومن جهة أخرى يساهم الإتحاد الأوروبي بتجربته ودعمه المالي، بصفته مرقيا للتنمية الإقليمية كآداة لحكامة راشدة، وكذا بتجارب أقاليم دوله الأعضاء في تنفيذ السياسات الإقليمية، ومن جهة ثالثة يساهم برنامج الأمم المتحدة المنتشر عبر العالم بخبرته التقنية. وقد أختيرت 10 بلديات نموذجية لتطبيق مقاربة برنامج "كابدال" هي : أولاد بن عبد القادر عن ولاية الشلف، الخروب عن ولاية قسنطينة، بني معوش عن ولاية بجاية، بابار عن ولاية خنشلة، تقزيرت عن ولاية تيزي وزو، تيميمون عن ولاية أدرار،جانت عن ولاية إليزي، جميلة عن ولاية سطيف، مسعد عن ولاية الجلفة. أما عن المخصصات المالية للبرنامج فيمكن توضيحها في الجدول رقم (1):

الجدول (1): المساهمات المالية لشركاء البرنامج

الشركاء	المساهمات المالية بالعملة الصعبة
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	2.5 مليون يورو
البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالجزائر PNUD	170000 يورو
مفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر	7.7 مليون يورو
المجموع	10.37 مليون يورو

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على اتفاقية البرنامج، تنمية محلية و ديمقراطية تشاركية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالجزائر، الجزائر

الفرع الثاني: المجال الزمني لتنفيذ برنامج كابدال

اتفق الشركاء الثلاث على تنفيذ البرنامج مبدئيا خلال الفترة الزمنية الممتدة بين سنتي 2017 و 2020، إلا أنه ونظرا لأ زمة وباء كرونا التي ضربت العالم بأسره، تم تمديد سنوات التنفيذ إلى غاية سنة 2023. ويمكن تلخيص أهم التواريخ المهمة لانطلاق تنفيذ البرنامج فيما يلي:

- جوان 2016 : توقيع وثيقة الاتفاقية بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة بالجزائر؛
- نوفمبر 2016: توقيع اتفاقية برنامج كابدال بين الاتحاد الأوروبي والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة؛
- جانفي 2017 : إطلاق البرنامج على المستوى الوطني؛
- فيفري 2017 : إطلاق عمليات التشخيص الإقليمي عبر البلديات النموذجية؛
- مارس و أفريل 2017: إطلاق الورشات المحلية للبرنامج (التعريف بالمقاربة)؛
- ماي إلى غاية شهر أوت 2017: التحضير لميكانيزمات و آليات الحوكمة و التخطيط الإقليمي المحلي؛
- أكتوبر 2017: ورشات استرجاع نتائج التشخيص الإقليمي؛

- نوفمبر 2017: إطلاق عمليات التحضير لتأسيس وانتخاب المجالس الاستشارية البلدية.

للإشارة تمَّ تنفيذ البرنامج في الفترة الزمنية الممتدة ما بين سنة 2017 إلى غاية 14 ديسمبر 2023 (Mohamed, 2017, pp. 3-6)

الفرع الثالث: أهداف ومحاور برنامج كابدال

1. أهداف برنامج كابدال

يرمي برنامج كابدال إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- تنمية حس المواطنة و الديمقراطية التشاركية لدى فئات المجتمع لصنع التنمية المحلية؛
- دعم قدرات الفاعلين المحليين المشاركين في مسار الحكامة عن طرق التكوين؛
- تنمية رأس المال الفكري و البشري لدى ساكنة الأقاليم محل التجربة من أجل مساهمة فعالة في التنمية المحلية؛
- تهيئة الظروف الملائمة من أجل بلدية تشاورية مهتمة بتطلعات المواطنين ومبنية على الشفافية والمشاركة؛
- اختبار هذه المقاربة النموذجية على مدى أربع سنوات 2017-2020 لرفع الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة إلى المستوى المركزي؛
- إنشاء أطر وآليات دائمة تسمح بالعمل المشترك بين كل الفاعلين من أجل تنمية محلية لبلديتهم؛
- تعميم التجربة والمقاربة بإيجابيتها على جميع بلديات الوطن.

2. محاور برنامج كابدال

جاء بها البرنامج لينفذ وفقا لمقاربة تضمنت 4 محاور نلخصها فيما يلي:[2]

أ- **الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين**: يتم عبر هذا المحور وضع آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المدني (المواطنين وبالخصوص الشباب والنساء، منظمات المجتمع المدني، المتعاملين الإقتصاديين) إلى جانب السلطات المحلية (مسؤولون، منتخبين،

وموظفي الإدارة) في إدارة الشؤون البلدية، سيتم تحديد هذه الآليات بشكل مشترك من قبل الفاعلين نفسهم، بطريقة تشاورية وتوافقية، عبر هيئات تشاورية (المجلس الاستشاري البلدي).

ب- **عصرنة وتبسيط الخدمات العمومية**: يهدف هذا المحور إلى تسهيل حصول المواطنين على الخدمات العمومية ذات الجودة العالية، وذلك من خلال تحديث الإدارة المحلية الذي تعمل عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، وذلك من خلال مرافقة البلديات، لكي تلبي وعلى أفضل وجه وبصفة مستدامة احتياجات المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى مرافقة المجتمع المدني لتمكينه من دعم الإدارة في تقديم الخدمات العمومية.

ت- **التنمية الإقتصادية المحلية وتنويع الإقتصاد**: يهدف هذا المحور إلى المساهمة في إبراز اقتصاد محلي تضامني ومتنوع، خلاق لفرص عمل ومداخيل مستدامة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تأهيل وتعزيز وظيفة التخطيط الاستراتيجي المحلي مما سيسمح للبلديات من الانتقال من منطق سلبي مبني على الاتكال واستهلاك للميزانية إلى منطق نشط خلاق للثروة ولمداخيل مستدامة يمر هذا التخطيط المحلي بدعم من كابدال عبر بناء رؤية للتنمية البلدية تكون توافقية ومشتركة بين مختلف الفاعلين، مؤسساتيين وجمعويين.

ث- **التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي**: الهدف الاستراتيجي لهذا المحور هو تعزيز النظام الوطني لتسيير المخاطر في بعده المحلي، عن طريق إدماج بعد المخاطر البيئية في التخطيط الاستراتيجي المحليين ناحية، ومن ناحية أخرى عبر تعزيز دور المجتمع المدني في مرافقة السلطات المحلية في تنفيذ النظم المحلية للوقاية من المخاطر

والكوارث وتسييرها.وفي هذا الإطار يتكفل برنامج (كابدال) بإدارة المخاطر من خلال تعزيز قدرات الفاعلين المحليين فيما يخص المخاطر على المستوى المحلي، وهذا من خلال أساليب مبتكرة في مجال إدارة المخاطر الكبرى أبرزها: التحديد التشاركي للمخاطر وإيجاد مناهج مبتكرة للإنذار والاسترداد المبكر.

المطلب الثاني: تأسيس المجالس الاستشارية عبر البلديات النموذجية

شكلت هذه الخطوة أهم اللبنات التي راهن عليها البرنامج لتجسيد و تنفيذ المحاور الأربع للبرنامج، ومن أجل تأسيس هذه المجالس تم اتباع منهجية تضمنت بدورها مراحل مهمة سنوضحها فيما يلي:

الفرع الأول: ميثاق المشاركة المواطنة

تضمنت هذه المرحلة التحضير لإعداد ميثاق مشاركة مواطنة ينظم العلاقة بين البلديات النموذجية ومختلف فئات المجتمع المدني بهذه الأخيرة، والذي يعتبر ميثاق معنوي غير مُلزم ولكن مسؤول يلتزم من خلاله ممثلي المجتمع المدني والمجلس الشعبي البلدي للعمل المشترك لصنع التنمية المحلية التشاركية. وقد أطلق المسار يوم 19 سبتمبر 2017 إثر تنصيب اللجنة المحلية المنتدبة من بين المشاركين في ورشات استرداد التشخيص الإقليمي التشاركي، والممثلين لمختلف فئات الفاعلين من منتخبين، ممثلي جمعيات محلية، مواطنين ذوو خبرات، نساء، وفاعلين اقتصاديين. لتضم بذلك 15 عضوا، بالإضافة إلى أعضاء لجنة الصياغة الخاصة بالميثاق.

عملت هذه اللجنة على إعداد مشروع ميثاق المشاركة المواطنة على مدار 12 جلسة أسبوعية انطلاقا من تاريخ 15 فيفري 2018 ، أين تمت الصياغة النهائية لمشروع الميثاق.[3]

الفرع الثاني: المصادقة على ميثاق المشاركة المواطنة

بعد إعداد و صياغة النسخة النهائية للميثاق تمّ تمريره مباشرة إلى المصادقة عليه من طرف أعضاء المجلس الشعبي البلدي، و بتاريخ 04 سبتمبر 2018 وفي مداولة للمجلس

الشعبي البلدي تم عرض النسخة النهائية للميثاق على أعضاء المجلس الشعبي البلدي، أين أبدوا الموافقة النهائية على الميثاق ليتم المصادقة على شكله ومضمونه برفع الأيدي، وبهذه الخطوة استطاعت بلدية أولاد بن عبد القادر أن تكون أولى البلديات النموذجية التي خطت هذه الخطوة الهامة في مسار إرساء الحكامة التشاورية وثقافة الديمقراطية التشاركية من أجل تنمية محلية مستدامة.[4]

الفرع الثالث: ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية: أولاد بن عبد القادر

تضمن ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية أولاد بن عبد القادر ديباجة و خمس أبواب تضمن كل منها فصول بمجموع 57 مادة، خصصت الديباجة للتذكير بأحكام الدستور الجزائري الذي يتضمن مواد تشجع ممارسة الديمقراطية التشاركية، كما قدمت مجموعة من القيم و الأدوار التي وجب الالتزام بها من طرف الفاعلين على المستوى المحلي سواءا كانوا فاعلين مدنيين أو سلطات محلية.

- **الباب الأول: المبادئ التأسيسية**

تضمن هذا الباب المواد من 1 إلى 5 تناولت تقديم الميثاق كعقد بين البلدية و مواطنيها ومسؤوليات وصلاحيات كل طرف بالأخص الإعلام والاستشارة وحضور المواطنين في اجتماعات المجلس وأخيرا تأطير مشاركة المواطنين.

- **الباب الثاني: عن حضور المواطنين في جلسات المجلس الشعبي البلدي**

تضمن هذا الباب المواد من 6 إلى 9 خصصت لتشجيع المجلس الشعبي البلدي لحضور المواطنين في الجلسات العامة للمداولات و إبراز حق إطلاع المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط معينة (مسجل على القوائم الانتخابية للبلدية مثلا)، والتزام رئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت الحاجة إلى اعتماد أشخاص بصفة استشارية لتقديم المساعدة أو المساهمة المفيدة لأشغال المجلس الشعبي ولجانه.

- **الباب الثالث: المجلس الاستشاري البلدي**

تضمن هذا الباب أربعة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** أحكام عامة، ضم المواد من 10 إلى 17 ، بحيث وضحت هذه الأخيرة المرجع أي الميثاق في حد ذاته والذي على أساسه سيتم تأسيس المجلس الاستشاري كما حدّدت المادة منه طبيعة التشكيلة و القوة التمثيلية للمجلس أي الفئات التي ستكون ممثلة على مستواه وعدد المقاعد الخاصة بكل فئة. بالإضافة إلى توضيح كل من علاقة المجلس الاستشاري بالمجلس الشعبي البلدي ولجان هذا المجلس بالإضافة إلى تحديد صلاحيات المجلس الاستشاري، و قد حددت المادة 15 أيضا حقوق وواجبات اعضاء المجلس الاستشاري، وفي الأخير وضحت المادة 16 عهدة المجلس المقرتنة بعهدة المجلس الشعبي البلدي وفي الأخير حدّدت المادة 17 سيادة المجلس الشعبي البلدي في حيازته لحق و إمكانية التحاور و الإعلام واستشارة المواطنين.
- **الفصل الثاني:** تنظيم وسير المجلس الاستشاري، ضم هذا الفصل المواد من 18 إلى 29، وكان اهم ما أشارت إليه هو تشكيلة المجلس الاستشاري و التي كانت كما يلي: الجمعيات المحلية الفاعلة: 10 مقاعد، الخبرات الشخصية (الصحة ، التعليم، التهيئة العمرانية، الثقافة، السياحة، الرياضة والترفيه، أشغال عمومية): 10 مقاعد، الفاعلين الإقتصاديين (تجارة، خدمات، صناعة، فلاحة، سياحة، غرف مهنية، تنظيمات مهنية) 10 مقاعد، تمثيلية النساء: 04 مقاعد، تمثيلية الشباب: 10 مقاعد، تمثلية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة: 04 مقاعد، تمثيلية الساكنة (لجان أحياء، لجان قرى): 10 مقاعد، تمثيلية الجامعة الإقليمية ومؤسسات التكوين: 08 مقاعد. كما تم تحديد كيفيات تعيين أعضاء المجلس وتحديد مكتبه و مهامه و صلاحياته و طريقة تنصيب المجلس الاستشاري، و المهام الموكلة لرئيسه، بالإضافة إلى ترسيم مقعدين لعضوين من المجلس الشعبي البلدي في مكتب المجلس

الاستشاري يعيينان من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي. كما اشارت بعض المواد إلى اللجان الاسشتارية في المجلس و كيفية تنصيبها .

- **الفصل الثالث:** أعمال المجلس الاستشاري البلدي، ضمّ المواد من 30 إلى 40 ، وضحت هذه الأخيرة أعمال الجلسات العامة للمجلس الاستشاري و قراراتها، وكيفية تأسيس اللجان المؤقتة للتعامل مع الاستشارات المعمقة و التي تهم المجلس، كما أكدّت المادة 36 على الدور المهم للمجلس الاستشاري على مشاركته في إعداد المخطط البلدي للتنمية ومتابعته وتقييم تنفيذه. وخصصت بقية المواد لتحديد طرق تواصل المجلس الاستشاري مع المجلس الشعبي البلدي، ومداومة مكتب المجلس الاستشاري و الزيارات الميدانية، أما المادة 40 فاشارت إلى ضرورة عقد منتدى سنوي تعرض فيه حصيلة نشاطاته السنوية أمام المواطنين و السلطات المحلية.
- **الفصل الرابع:** دعم البلدية للمجلس الاستشاري، ضم المواد من 41 إلى 44، خصصت لتوضيح كيفية دعم ومرافقة المجلس الاستشاري من طرف المجلس الشعبي البلدي ومصالحه، وذلك عن طريق الدعم المادي واللوجيستي لمختلف انشطة المجلس، بالإضافة إلى التكوين الخاص بتسيير الجماعات المحلية، و أخيرا تحديد طرق التواصل مع ساكنة الإقليم.

- **الباب الرابع: لجان الأحياء و التجمعات السكانية**

ضم المواد من 45 إلى 54، خصصت هذه المواد لتوضيح تحديد رقعة الأحياء والتجمعات السكانية للبلدية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الإقتراح و التبليغ عن انشغالات الساكنة، كما وضحت بينت المادة 47 كيفية تنظيم هذه اللجمان و الجمعيات و الوحدات الجوارية للأحياء و التجمعات السكانية، والدور الذي يمكن أن يؤديه المنتخبين في المجلس الشعبي البلدي في مرافقة وعمل لجان الأحياء، وتأطير ودعم البلدية لهذه الأخيرة.

كما أشارت المادة 52 من الميثاق إلى ضرورة عقد المنتدى السنوي للجان الأحياء، و الحاجة إلى تأسيس تنسيقية لجان الأحياء و التجمعات السكانية.

- **الباب الخامس: أحكام ختامية**

ضمّ المواد من 55 إلى 57، خصصت لتوضيح التزام الفاعلين أي دورهم وصلاحيتهم وروح مسؤولياتهم، وأخيرا اشارت المادة 57 إلى المصادقة على الميثاق و التي جرت وفقا لإجراءات معينة .

الفرع الرابع: تأسيس المجلس الاستشاري البلدي

وفقا لما تم الإشارة إليه سابقا بخصوص تشكيلة المجلس الاستشاري و قوتها التمثيلية بداخله، انطلقت عملية تكوين تمثيليات المجلس الاستشاري البلدي كما يلي:

- **تعيين تمثيليات المواطنين والفاعلين المحليين :** نُظمت جلسات انتخاب عامة لفئات المجلس المحددة في الميثاق، بمعدل فئتين كل يوم، وقد أسفرت العملية على ، تحديد أعضاء المجلس الاستشاري الستون، وكل فئة تم على مستواها تنظيم انتخابات خاصة بها لتعيين ممثل كل فئة على حدى وقد أسفرت الانتخابات عن مكتب مكون من 8 أعضاء.
- **تنصيب رئيس المجلس الاستشاري البلدي و مكتبه:** أين تمَّ تنظيم انتخابات خاصة برئيس المجلس الاستشاري البلدي، حيث ترشح اثنين من ممثلي فئتي الجامعة الإقليمية وممثل فئة الجمعيات، لتسفر نتائج الانتخابات في الأخير على تعيين ممثل فئة الجامعة الإقليمية أول رئيس مجلس استشاري بلدي رسمي ضمن برنامج الكابدال بالجزائر، وكان ذلك في جلسة حضرها ممثلي السلطات المحلية الولائية ممثلة بمدير الإدارة المحلية ونائب رئيس المجلس الشعبي الولائي و رئيس الدائرة و منتخبي المجلس الشعبي البلدي، وذلك يوم 04 ديسمبر 2018. وبهذه الخطوة يكون البرنامج قد جسد أحد أهم الخطوات

الرئيسية لهيكلة الفاعلين في المجتمع المدني ببلدية أولاد بن عبد القادر من أجل التفعيل الفعلي لتطبيق مسار إعداد المخطط البلدي الجديد للتنمية (**PCD nouvelle génération**).

المبحث الثالث: مساهمات المجلس الاستشاري البلدي في مسارات التنمية المحلية

لم يكن يتسنى للقائمين على برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية الإنطلاق في إطلاق عملية تجسيد المحاور الأربع لبرنامج كابدال دون تأسيس المجالس الاستشارية، كون هذه الأخيرة ستكون الحلقة المهمة والهامة في الوصول إلى أهداف كل محاور البرنامج، وبالفعل كان للمجلس الاستشاري البلدي لبلدية أولاد بن عبد القادر الدور الفاعل في تحقيق وتجسيد محاور البرنامج الرامية إلى تحقيق قفزة نوعية في تحريك عجلة التنمية المحلية، وهو ما سيتم التطرق إليه فيما يلي من المطالب:

المطلب الأول: دور المجلس الاستشاري البلدي في إعداد المخطط البلدي جيل جديد

كان للمجلس الاستشاري البلدي لبلدية أولاد بن عبد القادر دور مهم في تنفيذ محور التنمية الإقتصادية المحلية من خلال مشاركته في مسار إعداد المخطط البلدي جيل جديد، وذلك وفقا لمنهجية تكوينية وطنية ومحلية كانت مدعومة بخبرات أجنبية ومحلية عكفت على تأطير جهود المجلس الاستشاري البلدي بمختلف فئاته لتنفيذ الخطوات التالية:

1- **تحديد الرؤية الاسترتيجية للإقليم:** استطاع المجلس الاستشاري البلدي تسليم رؤية استراتيجية للإقليم انطلاقا من مخرجات التشخيص الإقليمي الذي قام به مكتب دراسات تم التعاقد معه للوقوف على مكنونات الإقليم، وهو ما تم بالفعل من خلال دورة وورشة تكوينية في نفس الوقت كللت بصياغة الرؤية الاستراتيجية لبلدية اولاد بن عبد القادر، والتي كان نصها كما يلي:

" نعمل على أن يكون إقليم أولاد بن عبد القادر نموذجا متميزا، فلاحيا وسياحيا وجاذبا استثماريا، يتطلع إلى صناعة متوافقة مع المقومات المحلية في ظل حكامة تشاركية مواطنة تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة".[5]

2- **تحديد المحاور الاستراتيجية للتنمية و أهدافها بالإقليم:** وكان ذلك وفقا لمنهجية تم اعتمادها من طرف خبراء البرنامج انطلقت من الوقوف على وضعية تقييمية لـ : 50 رهان للتنمية محدد من الأمم المتحدة، وقد شكلت فرق عمل ولجان موضوعاتية على مستوى المجلس الاستشاري وبمرافقة ممثلي المديريات التنفيذية المحليين، وكان ذلك في ورشة عمل (جوان 2019) اختتمت بتحديد : 5 محاور استراتيجية للتنمية على مستوى بلدية أولاد بن عبد القادر كما يلي:

محور حماية البيئة، تحسين الخدمة العمومية، التنشيط الثقافي والرياضي، التنمية المحلية الإقتصادية، الحكامة التشاركية، المواطنة. للإشارة كل محور استراتيجي ينطوي تحته عدة اهداف ، و استراتيجيات عمل تضم هي بدورها مشاريع تنموية مباشرة.

المطلب الثاني: مرافقة المجلس الاستشاري لإعداد الرؤية الاقتصادية وتجسيد مشاريع تنموية جمعوية

في إطار محور التنمية الاقتصادية، اعتمد البرنامج مقاربة تشاركية بإشراك المجلس الاستشاري البلدي في مسار تحديد رؤية اقتصادية للإقليم، بحيث تم التعاقد مع خبير تنمية ، و الذي قام بدوره بعقد لقاءات تشاورية وتشاركية ضمت مختلف ممثلي فئات المجلس الاستشاري البلدي، أين تم الوقوف على المكنونات الاقتصادية للإقليم و التي تمثلت أساسا في : توفر سلسلة جبلية معتبرة، ثروة نباتية وحيوانية معتبرة، مناطق سياحية متنوعة، تنوع التراث المحلي (صناعات تقليدية، حرف يدوية ,,,إلخ)، وفرة الأراضي الزراعية، اقليم بمقومات إنتاج الطاقات البديلة (الشمس، المياه)، بحيث تم الاتفاق على ضرورة التركيز على السياحة الجبلية كأحد الميادين الاستراتيجية الواعدة بالإقليم و تثمين الصناعات التقليدية، وذلك باقتراح عدة مشاريع تنموية من شأنها أن تعطي حركية سياحية للإقليم من بينها: مركز للراحة بمحاذاة سد سيدي يعقوب مركز للتخييم بغابة جبل سعدية، اقتراح حملات ترويجية للإقليم من أجل جذب مستثمرين للمنطقة وبالأخص في مجال المشاريع الخاصة بالتسلية و الراحة و حتى الفندقة.

وعلى صعيد آخر رافق المجلس الاستشاري البلدي نداء المشاريع الجمعوية الذي أطلقته مديرية البرنامج في إطار مقاربة تحفيز التنمية عن طريق المشاريع الجمعوية، وقد حرص

المجلس الاستشاري على توجيه الجمعيات المحلية المبادرة إلى تبني المشاريع التنموية التي تخدم الرؤية الاستراتيجية للإقليم، وبالفعل استطاع المجلس اقتراح أفكار مشاريع منها مشروع مواطنون فاعلون والذي خصص لهيكلة وإعادة هيكلة التمثيليات الخاصة بالأحياء والتجمعات السكنية ناهيك عن تجسيد مبادرات خاصة بهذه الأحياء اقتصرت على تهيئة أماكن للتسلية و تحسين المظهر الجمالي للأحياء و حملات تنظيف مست مختلف أحياء الإقليم.

المطلب الثالث: مرافقة المجلس الاستشاري البلدي لمسار إعداد مخطط الوقاية من المخاطر الكبرى

من المحاور الرئيسة التي ركزت عليها مقاربة برنامج كابدال في تحقيق الاستدامة هو التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي، وكان دور المجلس الاستشاري كمرافق للجنة الولائية التي تم تنصيبها من طرف والي الولاية و التي ضمت أكثر من 17 إطار ممثلا لمختلف المديريات التنفيذية والمؤسسات التقنية و الرقابية و التي لها صلة بالمخاطر الكبرى، انطلق مسار إعداد هذا المخطط سنة 2019 بتعاقد مديرية كابدال مع خبراء إيطاليين قاموا بدورهم بالإشراف على نقل الخبرة المتعلقة بالتعامل مع المخاطر الكبرى و كيفية إعداد مخططات الوقاية من المخاطر الكبرى و بالتعاون مع المديرية العامة للحماية المدنية، بعدها تم التعاقد مع خبير محلي " البروفيسور : مهدي كالة، بجامعة باتنة 02 للإشراف على إعداد أول مخطط وقاية من المخاطر الكبرى، وقد أنطلق مسار هذا المحور مع نهاية سنة 2019 بزيارات ميدانية لإقليم بلدية أولاد بن عبد القادر للوقوف على تشخيص أهم المخاطر الكبرى التي يمكن أن يواجهها الإقليم، و القيام بورشات تكوينية لفائدة أعضاء اللجنة الولائية لإعداد المخطط، وقد تم تعيين رئيس المجلس الاستشاري البلدي كممثلا للمجلس و المجتمع المدني في هذه اللجنة، هاته الأخيرة التي عمل أعضاؤها ضمن لقاءات تكوينية و ورشات عمل تقنية محضة كللت في الأخير بإعداد النسخة النهائية لمخطط الوقاية من المخاطر الكبرى لبلدية أولاد بن عبد القادر، وقد ساهم ممثل المجلس الاستشاري في تقديم التوصيات الهيكلية و غير الهيكلية الخاصة بمواجهة المخاطر الكبرى للإقليم.

خاتمة:

حاولنا من خلال ورقتنا البحثية إبراز أحد أهم التجارب و المقاربات التي وجب على القائمين في تسيير الجماعات المحلية عبر مختلف المستويات الأخذ بمحتواها و تنفيذها وتعميم العمل بها، ويتعلق الحال بمقاربة الديمقراطية التشاركية المبنية على إشراك المجتمع المدني في صنع التنمية المحلية، ولعل تجربة تفعيل المجالس الاستشارية أحد أهم الخطوات لتمكين الجماعات المحلية من خلق تنمية محلية تستجيب لمتطلبات الساكنة، إذ أن هذه المجالس ستعمل على توسيع نطاق الرؤية لدى ممثلي الجماعات المحلية بخصوص احتياجات الساكنة من جهة و كسب فاعلين جدد لتفعيل دورهم أكثر في العملية التنموية، وانطلاقا مما سبق التطرق إليه في هذه الورقة يمكننا استخلاص النتائج التالية:

1- مثلت تجربة المجالس الاستشارية المعتمدة في برنامج الشراكة كابدال مفتاح نجاح تجسيد مقاربة الديمقراطية التشاركية و التسيير التشاركي؛
2- تعتبر المجالس الاستشارية أحسن الطرق لهيكلة المجتمع المدني وجعله يبادر ويساهم تشاركيا و تشاوريا لتنمية محلية شاملة ومستدامة؛
3- تعتبر مقاربة برنامج كابدال انطلاقا من فكرة تأسيس المجالس الاستشارية البلدية خطوة هامة في دمج و إقحام فئات مجتمعية في مسار تجسيد مشاريع تنموية كل حسب مستواه و إمكانياته؛
4- إن التمكين الحقيقي للقائمين على تسيير الجماعات المحلية يكمن في تغيير ذهنياتهم و طرق التسيير الكلاسيكية وانفتاحهم على الرأي الآخر المتعلق بالفاعلين في المجتمع المدني؛
5- لقد أثبتت تجربة المجالس الاستشارية قدرة فئات المجتمع على المساهمة في صنع قرارات التنمية المحلية الاستراتيجية من خلال مساهماتها في صياغة الرؤى الاستراتيجية للبلديات النموذجية وإعداد مخططات تنموية بعيدة المدى.

التوصيات:

1- يتعين على القائمين على تسيير الجماعات المحلية تبني مقاربة التسيير التشاركي و تبني فكرة تأسيس المجالس الاستشارية البلدية؛

2- على الدولة الجزائرية وضع الأطر القانونية و التنظيمية التي من شأنها أن تعمم تجربة تفعيل المجالس الاستشارية عبر مختلف بلديات الوطن.

قائمة المصادروالمراجع:

[1] مديرية كابدال، شراكة ثلاثية مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في الجزائر. وحدة تسيير مشروع كابدال. الجزائر ، (2018)، ص 3.

[2] مديرية كابدال، شراكة ثلاثية مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في الجزائر. وحدة تسيير مشروع كابدال. الجزائر ، (2018)، ص ص 6-12.

[3] بلدية أولاد بن عبد القادر.. ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية أولاد بن عبد القادر، أولاد بن عبد القادر: وحدة تسيير مشروع كابدال، الجزائر، 2018 ، ص ص 6-7.

[4] بلدية أولاد بن عبد القادر.. ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية أولاد بن عبد القادر، أولاد بن عبد القادر: وحدة تسيير مشروع كابدال، الجزائر، 2018 ، ص 7

[5] خبراء الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم. مشروع مخطط التنمية المحلية جيل جديد لبلدية أولاد بن عبد القادر ،الجزائر، 2021، ص 25.

[8] Dahmani Mohamed, Recommandation des acteurs locaux pour la mise en oeuvre du Capdel **.**Alger: unité de gestion de projet du programme capdel (Minstère de l'interieur et de collectivité Locales , L'union Européene)**.**Algérie, **(2017)**, pp 3-6.

أ- مواقع الأنترنيت

[9] https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/DZA/prodoc%20capdel%20signée janvier, 2016, page 2, online , consulté le 03/09/2023.